

السيد وزير الدولة
والسيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة
والمندوبين السامين والمندوب العام

الموضوع: حول مشروع التقييم الذاتي لمنظومة الصفقات العمومية بناء على منهجية (MAPSII) المعتمدة من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE).

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، ففي إطار تنفيذ مخطط عملها الرامي إلى تأهيل منظومة الصفقات العمومية وتحسين نجاعتها ومردوديتها، ستشرع اللجنة الوطنية للطلبات العمومية في تنفيذ برنامج طموح يهم تقييم المنظومة المؤطرة لهذه الصفقات من خلال كافة أبعادها، وذلك وفق منهجية (MAPSII) المعتمدة من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (رفقته مذكرة تقنية في الموضوع).

وتتمثل الغاية من وراء هذا المشروع في إجراء تشخيص وتقييم لمنظومة الصفقات العمومية ببلادنا بهدف تحديد نقط قوتها وكذا مكامن القصور فيها، وذلك في أفق إعداد خارطة طريق بناء على مقارنة تشاركية تمكن من تأهيل هذه المنظومة وعصرنتها بما يحقق الأهداف الأساسية التالية:

- تجويد الإطار القانوني والمؤسسي للصفقات العمومية؛
- تأهيل المشتري العموميين لبلوغ درجة الاحترافية؛
- تعزيز وترسيخ ثقافة الشفافية والنزاهة والفعالية؛
- المصادقة (la certification) على الترسنة القانونية المؤطرة للصفقات العمومية، وهو الأمر الذي سيمكن الإدارة المغربية من تجنب التطبيق الإجباري للأنظمة الخاصة التي تفرضها هيئات التمويل الدولية على النفقات الممولة من قبل هذه الهيئات.

واعتبارا لما لهذا الورش من أهمية قصوى، ولما يتطلبه من انخراط جميع الجهات المعنية في إنجاحه، فإنني أهيب بكم إلى دعوة مصالحكم المختصة، وكذا المؤسسات والهيئات العمومية الخاضعة لوصايتكم، والمحاسبين العموميين وهيئات الرقابة التابعة لكم، إلى الانخراط الفعال في تنفيذه بتنسيق تام مع اللجنة الوطنية للطلبات العمومية.

ومع خالص التحيات والسلام.

رئيس الحكومة

سعد الدين العثماني



بطاقة تقنية

حول مشروع التقييم الذاتي لنظام الصفقات العمومية

ومنظومتها حسب منهجية (MAPS II) المعتمدة من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

السياق:

فور تنصيب أعضائها، عملت اللجنة الوطنية للطلبات العمومية على إعداد والمصادقة على رؤيتها الاستراتيجية المؤطرة لمشروعها المتعلق بتأهيل منظومة الطلبات العمومية وتحسين نجاعتها ومردوديتها، بغية جعلها رافعة قوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبعد أن حظيت هذه الرؤية بالموافقة المبدئية للسيد رئيس الحكومة، وأخذا منها بعين الاعتبار ملاحظاته وتوجيهاته، قامت اللجنة الوطنية المذكورة بإعداد مخطط عمل تنفيذي من ستة برامج كبرى تتمحور في جوهرها حول تقييم منظومة الطلبات العمومية من خلال كافة أبعادها وتعميق تشخيص واقعها في أفق كشف مكامن النقص والقصور التي تعترى مكوناتها وإبراز آفاق إصلاحها بما يساعد على مواكبة تأهيلها وتقوية الجانب المرتبط بتدبيرها، وذلك بهدف ترسيخ ثقافة الشفافية والنجاعة والمسؤولية وتعزيز آليات المراقبة والمواكبة المتعلقة بها.

وفي إطار سعيها إلى الشروع في تنفيذ هذه البرامج، تمكنت اللجنة الوطنية للطلبات العمومية من الحصول على هبة مالية من البنك الإفريقي للتنمية، بناء على اتفاقية مبرمة بين هذا الأخير ووزارة الاقتصاد والمالية، من أجل المساهمة في دعم قدراتها وتمكينها من إنجاز جزء من تلك البرامج، والتي يندرج ضمنها البرنامج الفرعي المتعلق بالتقييم الذاتي لمنظومة الصفقات العمومية بناء على منهجية (MAPS II)، وهي الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ ابتداء من يوم التوقيع عليها بتاريخ 14 يونيو 2019.

وتجدر الإشارة إلى وجوب القيام بالإجراءات اللازمة لصرف أول جزء من مبلغ هذه الهبة قبل فاتح نونبر 2019 وذلك بالتعاقد مع الخبراء الذين سيتولون تقديم المساعدة التقنية لإجراء هذا التقييم الذاتي تحت طائلة إلغاء الهبة وفسخ الاتفاقية.

وبناء عليه، واعتبارا لحالة الاستعجال الذي يطرحها تنفيذ هذا البرنامج، الذي يكتسي أهمية قصوى، فإن اللجنة الوطنية للطلبات العمومية شرعت في الأعمال التحضيرية المتعلقة بتفعيله، إذ عقدت بتاريخ 21 ماي 2019 اجتماعا تحت إشراف رئيسها حضره أعضاء الجهاز التداولي للجنة وكذا ممثلو كل من البنك الإفريقي للتنمية والبنك الدولي والمجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة للمالية والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

وقد خصص هذا الاجتماع لتحسيس الحاضرين بأهمية التقييم الذاتي لمنظومة الصفقات العمومية وفق منهجية (MAPS II)، وكذا دراسة ومناقشة مختلف الجوانب المرتبطة بالموضوع.

ماهية وأهمية منهجية (MAPS II)

إن منهجية (MAPS II) ليست تدقيقا (Audit)، وإنما آلية متكاملة ومتجانسة متعارف عليها عالميا، تم وضعها من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بهدف تمكين كل دولة من القيام بنفسها، وبمبادرة منها، بتقييم ذاتي لنظامها الخاص المتعلق بإبرام وتنفيذ الصفقات العمومية ولمنظومتها بكافة أبعادها.

وتهدف هذه المنهجية الى تشخيص وتقييم النظام الوطني المؤطر للصفقات العمومية من أجل تكريس وتعزيز نقط قوته وأيضا من أجل تدارك نقائصه وإصلاح مكامن الضعف فيه، في أفق المصادقة عليه (والاعتراف به دوليا) (Certification)، حتى يتأتى اعتماده من قبل مختلف الهيئات والمؤسسات الدولية المانحة فيما يخص المشاريع الممولة من طرفها.

أسس ومرتكزات التقييم حسب منهجية (MAPS II)

إن التقييم الذاتي لنظام الصفقات العمومية ومحيطها، بحسب منهجية (MAPS II) ينبني على أربعة مرتكزات أساسية هي:

- المرتكز الأول: الإطار القانوني والتنظيمي والسياسي للصفقات العمومية؛
- المرتكز الثاني: الإطار المؤسسي والقدرة على التدبير؛
- المرتكز الثالث: أنشطة الشراء العام وممارسات السوق،
- المرتكز الرابع: الإلزام بالمحاسبة ونزاهة وشفافية نظام إبرام وتنفيذ الصفقات العمومية.

المتطلبات القبلية:

إن التقييم الذاتي المزمع القيام به، والذي سيتم إنجازه خلال مدة تناهز 6 أشهر يتطلب توفير الشروط القبلية التالية:

- تكوين "لجنة قيادة" تضم ممثلي مجموعة من الجهات، سيما مختلف القطاعات الوزارية، واللجنة الوطنية للطلبات العمومية، والبنك الإفريقي للتنمية، والبنك الدولي، والمجلس الأعلى للحسابات، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ومجلس المنافسة، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والمفتشية العامة للمالية، والمفتشية العامة للإدارة الترابية، والخزينة العامة للمملكة (...):
- إعداد "مذكرة تلخيصية" تحدد أهمية التقييم والغلاف المالي الذي يتطلبه بحسب الحاجيات والأولويات المحددة والمصادقة عليها؛
- تعيين فريق التقييم؛
- تنظيم ورشة للإعلان عن مشروع التقييم الذاتي المزمع القيام به.

منهجية العمل:

سيتم إنجاز التقييم الذاتي حسب مخطط يمكن تلخيصه كما يلي:

- تجميع المعطيات (الكيفية والكمية)؛
 - دراسة وفحص عينات من عمليات وإجراءات إبرام الصفقات العمومية كما تتم في الواقع العملي؛
 - إجراء أبحاث ميدانية ومقابلات أو استجوابات.
- وستتم المنهجية الإجرائية، التي ستعتمد لتطبيق مؤشرات (MAPS II)، عبر أربعة مراحل هي:
- المرحلة الأولى: التقييم المبني على تحليل كيفي للمعطيات؛
 - المرحلة الثانية: تقييم نجاعة النظام عبر تحليل المؤشرات الكمية؛
 - المرحلة الثالثة: تحديد مكانم القصور الأساسية التي تحتاج إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها؛
 - المرحلة الرابعة: بلورة التوصيات الكفيلة بتدارك مكانم الخلل والقصور في نظام الصفقات العمومية.

واسترشادا بما هو معمول به في تجارب مقارنة (كما هو الشأن في كل من النرويج والسينغال وتونس)، فإن اللجنة الوطنية للطلبات العمومية تقترح أن تتولى الإشراف على تنفيذ هذا الورش بناء على مقارنة تشاركية تستند على الركائز التالية:

- ترشيد الموارد عبر مبادئ عقلنة النفقات والفعالية والنجاعة والاستدامة؛
- الشفافية؛
- النزاهة؛
- الحكامة الجيدة.

الأهداف الاستراتيجية لهذا المشروع :

إن الغاية المثلى من وراء هذا المشروع الهام هو إجراء تشخيص دقيق ومعمق لمنظومة الصفقات العمومية ببلادنا بقصد تحديد نقط قوتها وكذا مكانم القصور فيها، في أفق إعداد خارطة طريق- بناء على مقارنة تشاركية - تمكن من تحقيق أهداف استراتيجية يتجلى أهمها فيما يلي:

- تجويد الإطار القانوني والمؤسسي للصفقات العمومية؛
- تأهيل المشتري العموميين لبلوغ درجة الاحترافية؛
- عصرنة الوسائل التي تمكن من إرساء ثقافة الشفافية والنزاهة والفعالية؛
- المصادقة (Certification) على الترسنة القانونية المغربية المؤطرة للصفقات العمومية؛
- إعفاء الدولة المغربية من التطبيق الإجباري للأنظمة الخاصة بالجهات الممولة في مجال إعداد وإبرام وتنفيذ الصفقات العمومية الممولة من طرف هذه الجهات.